SEBHA UNIVERSITY JOURNAL VOL.01 NO. 1 2022
DOI: 10.51984/CAS.V1I1.2774

مجلة جامعة سبها
Sebha University Journal

Journal homepage: https://sebhau.edu.ly/journal/index.php/CAS

الفساد المالي ممثلا في الانفاق ومعدلات النمو الاقتصادي (ادلة من ليبيا للفترة من 1990ف الى 2020ف)

الهادي المبروك و حسين بن خالد

قسم التخطيط الاقتصادي، كلية التجارة والعلوم السياسية، جامعة سبها ، ليبيا

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى تبين الفساد المالي ممثلا في الانفاق المفرط وعلاقته بمستويات النمو الاقتصادي. حيث استخدمت الدراسة اسلوب التحليل الوصفي وذلك بتحليل ووصف بيانات السلسلة الزمنية قيد الدراسة، ودعم ايضا بالتحليل القياسي مستخدما اختبارات التكامل المشترك واختبار سببية جرانجر. واظهرت النتائج ان هناك علاقة في الاجلين الطويل والقصير، وان العلاقة احادية الاتجاه تتجه من الناتج الى الانفاق حسب اختبار سببية جرانجر، هذه النتيجة لخصت واقع الاقتصاد الليبي وجاءت عكس ابجديات النظريات الاقتصادية. فزيادة الانفاق فاقت الزيادة في الناتج الامر الذي نتج عنه عجز في الموارد وزيادة الضغط على الاحتياطيات المصرفية.

الكلمات المفتاحية:

الناتج الحقيقي
الانفاق
العلاقة السببية
اختبار التكامل المشترك
الفسادالمالي

Financial corruption represented in spending and economic growth rates (Evidence from Libya for the period from 1990 to 2020)

Alhadi Almbeouk, Hussein Ibrahim

Department of Economic Planning, Faculty of Commerce and Political Science, Sebha University, Libya.

ABSTRACT

This study aimed to identify financial corruption represented in excessive spending and its relationship to levels of economic growth. The study used the descriptive analysis method by analyzing and describing the time series data under study. It is also supported by standard analysis using cointegration tests and the Granger causality test. The results showed that there is a relationship in the long and short terms and that the relationship is unidirectional, moving from output to spending, according to the Granger causality test. This result summarized the reality of the Libyan economy and was opposed to the basics of economic theories. The increase in spending exceeded the increase in output, which resulted in a deficit in resources and an increase in pressure on bank reserves.

Keywords:

Real GDP
Spending
Causal Relationship
Cointegration Test
Financial Corruption

المقدمة

حاز موضوع الفساد على اهتمام العديد من المنظمات المحلية والدولية، والعديد من الباحثين كذلك، لما له من جذور تاريخية انتشرت في مجتمعاتنا الحاضرة سواء النامية منها والمتقدمة، وشاع انتشار الفساد المالي والاداري في كل النظم السياسية الرأسمالية والاشتراكية . وانتشار الفساد بشكل عام يحول دون الوصول الى تحقيق مستويات مثلى من النمو الاقتصادي والاجتماعي ويعوق التنمية الاقتصادية ويقوض الشرعية السياسية، الامر الذي ينعكس في ظهور سلبية منها زيادة حدة الفقر وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وتفاقم التفاوت الطبقي في المجتمع، بسبب السلوك غير القانوني للمسؤول في استغلال الصلاحيات والنفوذ والابتزاز واستغلال الأموال العامة في خدمة المصالح الشخصية وغيرها. وترجع اسباب الفساد المالي والاداري الى دوافع سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، محلية ودولية، مما يذهب الى نتائج سحيقة في القوام الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية والمتقدمة على حد سواء، في ظل انتشار كبير وسريع لثقافة العولمة وعدم الاستقرار وتنوع آليات وأدوات الجريمة المنظمة.

فبات الفساد الإداري والمالي العائق الأعظم للخطط والبرامج التنموية، وانتشار التخلف الذي انعكس بشكل واسع في شتى المجالات والانشطة الفردية والمؤسساتية التي تصل إلى حد تقويض العمل المؤسسي من خلال إفراغه من مقومات التنظيم والاستقرار، الامر الذي ينتج عنه خسارة كبيرة للأموال وضياع فرص التقدم نحو الافضل وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي وإعاقة المسار السياسي. أجمعت دراسات المنظمات والخبراء

Corresponding author:
E-mail addresses: Alh.almbrook@sebhau.edu.ly, (A. A. Hamad) Husseinibrahim787@gmail.com
Article History : Received 21 July 2022 - Received in revised form 07 December 2022 - Accepted 13 December 2022

والمختصين على ضرورة مكافحة هذه الظاهرة وعلاجها او الحد منها لاسيما في الدول النامية كهدف جوهري لابد من إحرازه .

وتعد ليبيا احدى الدول النامية وعبر التاريخ منذ اكتشاف النفط لم تنجو من تحقيق درجات متقدمة في تقارير الفساد، ومتأخرة في تقارير الشفافية، خاصة بعد ما يعرف بثورات الربيع العربي (احداث 2011ف)،

فظل الفساد جزاء لا يتجزأ من الحياة اليومية وصار وباءاً مستشرياً ينخر في جوانب المجتمع كافة، خاصة مؤسسات الدولة ودوائرها في ظل عجر النظام القانوني والتشريعي، والاكتفاء بتقارير الاجهزة الرقابية، فضلاً عن الضغوطات الخارجية والاطماع الدولية في الثروات المحلية، الامر يجر البلاد الى مستنقع البنك الدولي.

مشكلة الدراسة:

نتيجة للتقلبات والمشاكل التي عرفها الاقتصاد الليبي، تحاول ليبيا البلد الغني بالنفط التعافي من الآثار المدمرة للحروب والأزمات السياسية التي تعيشها منذ سنوات، بالإضافة لجائحة فيروس كورونا وما سببه من أزمة اقتصادية تعيشها البلاد. تعاقبت على ليبيا العديد من الأزمات الاقتصادية والسياسية وكان آخرها الأحداث التي مرت بليبيا عام 2011، وما تبعها من زيادة في الانفاق والتي جانبها في كثير من الاحيان رائحة الفساد (انفاق مبرر او غير مبرر) وفقا لما ورد في تقارير ديوان المحاسبة والتي ستعرض عينة منها لاحقا، وما نتج عنها من تغيرات في المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث عاش الاقتصاد الليبي على إيقاع النزاعات المسلحة والصراعات السياسية ،مع وجود عدة عوامل لا يمكن التحكم فيها، ومنها وجب على صناع السياسات في ليبيا العمل المكثف من أجل إيجاد سياسة اقتصادية إنفاقيه رشيدة تنتهجها الدولة وتحاول الرفع من حجم الإنتاج الإجمالي في ليبيا بغية الرفع من معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي، والأهم هو تحقيق معدلات مقبولة وايجابية على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، وتكون قادرة على مواكبة التطورات الاقتصادية في العالم ومنه الوصول إلى تحقيق التنمية الشاملة.

أهمية الدراسة:

تعد ليبيا من ضمن الدول النامية والتي تعتمد على المورد الرئيسي للنمو وهو عائدات النفط في تمويل نفقاتها والتي هي في تزايد مستمر ما أصبح يشكل مصدر خطر. بالإضافة إلى أن الإنفاق الحكومي يعد أحد أدوات السياسة المالية التي تتدخل بها الدولة للرفع من معدلات النمو، وخاصة أثناء عملية وضع السياسة الاقتصادية، ومن هنا تكمن أهمية هذه الدراسة من أجل صياغة سياسة اقتصادية مالية فعالة من شأنها أن تساهم في زيادة ورفع حجم الإنتاج الإجمالي ومنها تحقيق معدلات نمو اقتصادية في ليبيا تتناسب مع حجم الإنفاق.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز الدور الذي يلعبه النمو الاقتصادي كونه المؤشر الذي يعكس أداء اقتصاد الدولة.
- بناء نموذج قياسي قادر على تفسير العلاقة الاقتصادية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي ومعرفة اتجاه العلاقة ومدى تأثيرها .

وما يميز هده الدراسة بأنها سوف تدرس أثر السياسة المالية ممثلة في الإنفاق على النمو الاقتصادي في ليبيا باستخدام السلاسل الزمنية للمؤشرات الاقتصادية الليبية.

فرضية البحث:

تفترض الدراسة بأن هناك علاقة احادية الاتجاه، تتجه من الإنفاق الحكومي الى النمو الاقتصادي، لكن مشروطة بمدى التزام سياسة الإنفاق بأسس وقواعد الإنفاق الصحيحة من جهة ،ومدى توفير التوافق والتناسق بينها وبين السياسات الاقتصادية المرافقة والساندة لها من جهة أخرى.

منهجية الدراسة:

من أجل الوصول إلى نتائج مقنعة ولتوضيح مشكلة البحث، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي مدعم بالتحليل القياسي من أجل توظيف المعارف وجميع المعلومات والبيانات التي تتعلق بالنمو الاقتصادي، ووصف مختلف المفاهيم المتعلقة بالإنفاق الحكومي والمراحل التي مر بها الاقتصاد الليبي، وباستخدام المنهج التحليلي يتضح مدى توافق الإنفاق مع تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

حدود الدراسة:

تختص هذه الدراسة بتحليل ومقارنة لحالة الاقتصاد في ليبيا، خلال فترة زمنية من 1990ف الى 2020ف.

أدبيات الدراسة:

الاطار النظري:

مفهوم الإنفاق العام:

تعدد مفاهيم الإنفاق العام، إلاّ أنها اخذت نفس المضمون، وتم توضيح بعضها فيما يلي:

"هو عبارة عن مبلغ من النقود تقتطعه الدولة أو إحدى المؤسسات العامة التي تنشئها من أموالها بقصد تحقيق إشباع حاجة عامة" [11]، كذلك "هو مبلغ من المال (اقتصادي أو نقدي) يصدر من الدولة أوعن أي شخص معنوي عام، بقصد تحقيق منفعة عامة" [10].

" -على أنه مبلغ من النقود يخرج من خزانة الدولة ، بقصد إشباع حاجة عامة" [5].

هدف النفقة العامة:

تهدف النفقة العامة الى تغطية مصاريف المنافع العامة مثل التعليم والصحة و الأمن والدفاع إلى غير ذلك، والتي تعود بالنفع العام على جميع المواطنين بالتساوي مع مراعاة توزيع الأعباء المالية بالتساوي بين أفراد المجتمع، وفي حال أنفقت الدولة جزًءا من أموالها لتحقيق مصالح خاصة لا تنضوي تحت مفهوم النفقة العامة، يعد ذلك تجاوزا في استخدام المال العام وانحراف للنفقة العامة عن أهدافها[4].

النمو الاقتصادي والانفاق في منظور بعض النظريات الاقتصادية:

يرى رواد النظرية الكلاسيكية ك كل من أدم سميث اود فيد ريكاردو، و التجاريين و ستيوارت ميل و وروبيرت مالتوس، ان هناك رابط كبير بين عمل الجهاز الاقتصادي النمو الفائض الاقتصادي وعملية النمو الاقتصادي في الاجل الطويل، كما جاء في تحليل سميث ان استثمار رأس المال المتراكم، مع توفر بيئة ملائمة يسمح بالدفع بعملية النمو عبر الزمن[12]. كذلك الاقتصادي ريكاردو من خلال تحليله فإن الرأسماليون لهم الدور الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي بصفة عامة، إذ أنهم يتولون البحث عن أسواق وزيادة الأرباح، مما ينعكس بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار لهذه الأرباح في مشاريع جديدة. أما العمال فهم الأداة الرئيسية

التي من خلالها تقوم عملية الإنتاج [14].

اما العالم شومبيتر من خلال نظريته في 1911ف ابدى اهتماما واضحا بعملية النمو الاقتصادي، وأعطى "شومبيتر " للعوامل التنظيمية والفنية في عملية النمو الاقتصادي دورا مهما، وركز على ، وركز على المنظمين للاستثمار واعتبرهم من أهم عناصر النمو[9]. كذلك النظرية الكينزية للنمو للاقتصادي الكبير كينز يرى ان أن الدخل الكلي دالة في مستوى التشغيل، وبناء عليه فإنه كلما زاد حجم التشغيل زاد الدخل الكلي. واظهرت النظرية الحديثة للنمو في منتصف الثمانينات، في تفسير النمو الاقتصادي عن طريق استثمار في التراكم الرأسمالي والذي بدوره يقود الى التوظيف الكامل وزيادة الطلب الكلي ومن تم زيادة مستويات النمو [7].

الانفاق غير الرشيد والفساد:

تتفاوت البلدان في حجم الفساد ومسبباته وطرق مكافحته، وتعد ليبيا وفقا لتقارير الاجهزة الرقابية وتقارير المنظمات الدولية تعاني وبشكل كبير جدا من هذه الظاهرة وخاصة في الجانب المالي والاداري، حيث انعكست نتائج هذه الظاهرة على مستويات النمو الاقتصادي والاجتماعي فضلا عن عدم الاستقرار السياسي.

وهذه الظاهرة تعد من أهم التحديات الراهنة، التي تواجه الدولة الليبية في الوقت الحاضر، لاسيما انها تمتد لجدور تاريخية قديمة. هذه الدراسة تسلط الضوء على اثر زيادة الانفاق على النمو الاقتصادي والذي بدوره يؤذي الى الاستقرار الاجتماعي في ظل الاستقرار وعدم الاستقرار، وبناء عيه استندت الدراسة على التقارير المقدمة من ديوان المحاسبة والخاصة بجانب الانفاق العام. حيث لم تخلو الحكومات المتعاقبة وبعض المؤسسات لاسيما في العقد الاخير من ممارسات فاسدة تتضمن استغلال وظيفي واختلاسات مالية وغيرها.

وفي هذا الجزء لا يسعى الباحث سرد المخالفات الحكومية والفردية، ولكن يمكن الاشارة الى بعض منها، حيث ورد في تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2021ف في (ص رقم 960) ان عدد الملفات المحالة للنائب العام وهيئة الرقابة الإدارية خلال العام 2021ف 144 ملف. كما قامت حكومة الوحدة الوطنية بإصدار قرارات بالمخالفة للقانون المالي للدولة الامر الذي ترتب عليه وجود وفر غير حقيقي في مخصصات بعض المؤسسات الممولة من الدولة(ص14).

جدول رقم (1) يوضح الايرادات والنفقات

السنة	الايرادات	النفقات	الفائض/ العجز
2012	70	49	21
2013	55	65	(10)
2014	22	44	(22)
2015	11	36	(25)
2016	9	30	(21)
2017	22	32	(10)
2018	49	41	8
2019	60	47	13
2020	25	39	(14)
2021	105	86	19

المصدر: تقرير ديوان المحاسبة 2021ف

ومن خلال الجدول السابق (جدول 1) يتبين تأثر موارد الدولة في بعض السنوات بشكل سالب وذلك نتيجة التقلبات السياسية وعدم الاستقرار ، والتي تسببت في عجز مالي في خزينة الدولة الامر الذي ادى الى الضغط على الاحتياطي بنحو 50مليار دينار خلال نهاية العام 2021م، فضلا عن تنام الدين العام الذي ارتفع رصيده التراكمي نهاية العام 2020م بنحو 84مليار دينار.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات والابحاث العلمية التي اهتمت بموضوع الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، منها:

دراسة [15] تناولت أثار السياسية المالية على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1970-2012 مستخدمة النموذج القياسي، وكذلك السببية لجرانجر وبينت نتائج الاختبار اتجاه العلاقات السببية بين النفقات العامة والناتج الإجمالي الحقيقي أن العلاقة السببية أحادية الاتجاه من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي إلى النفقات العامة، وبالتالي فإن نتائج السببية تفسر الحقيقة الاقتصادية في الجزائر، فالنمو الاقتصادي يوجه ويحدد حجم الانفاق العام خاصة في المدى الطويل.

دراسة [2] موسومة بالإنفاق العام وأثره على التوازن الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة ". استخدمت تحليل الانحدار الخطي البسيط وذلك بتقدير معادلة الخط المستقيم بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS.باستخدام البيانات الخاصة بإجمالي الإيرادات العامة وإجمالي الإنفاق العام تم تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط حيث بينت نتائج التقدير ان الإنفاق العام يتأثر ايجابيا وبصورة اساسية بالإيرادات العامة.

ايضا قام الباحث [13] بدراسة النفقات العامة في سوريا من حيث مصادر تمويلها وأثرها على المتغيرات الكلية في الاقتصاد السوري، واعتمدت على نموذج سانت لويس والذي طوره كل من جوردان وأندرسون، وهذا من خلال قياس العلاقة السببية بين النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي، حيث توصل الباحث الى وجود علاقة قوية بين النفقات العامة كمتغير مستقل والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، و ان التغيرات في الناتج تؤدي إلى تغيرات النفقات العامة وفي العرض النقدي.

الناتج و الانفاق الحقيقي في ليبيا:

اتسم المناخ الاقتصادي لليبيا في هذه الفترة بمجموعة من الخصائص أهمها استمرار اعتماد الاقتصاد على مورد النفط، وارتفاع نسبة الواردات إلى الصادرات، وضعف دور القطاع الخاص، في ظل هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، وغياب سوق للأوراق المالية، وضعف القدرة الإنتاجية للتقنية المستخدمة، وقصور التنظيم الإداري، الأمر الذي انعكس على وقصور و ضعف إدارة الموارد البشرية وعدم شمولية الأُطر الرقابية والقانونية.

نلاحظ من الجدول رقم (2) أن الانفاق العام في زيادة مستمرة منذ سنة 2000ف و تظهر هذه الزيادة من سنة إلى أخرى و هذا في إطار الاتجاه التصاعدي للنفقات العامة، وتميزت هذه المرحلة بانطلاق برنامج الاصلاح الاقتصادي (2004) وذلك عقب رفع العقوبات الدولية على ليبيا 2003ف، حيث تميزت النفقات العامة بوتيرة متسارعة مسجلا 8690.8 مليار دينار سنة 2000ف كأقل قيمة لها مقابل ناتج حقيقي 26077.34 مليار دينار محققا بذلك فائض 17386.54 مليار دينار، ولقد كان لبرنامج الاصلاح الاقتصادي تأثيرا كبيرا على سياسة الانفاق حيث استمرت النفقات العامة في

التزايد، فقد بلغت قيمتها 83973.4 مليار دينار سنة 2010ف، في الوقت الذي سجل فيه الناتج قيمة 51997.06 مليار دينار محققا عجزا بقيمة 31976.3 مليار دينار، الامر الذي يعكس لجوء الدولة الى التغطية من الاحتياطيات المصرفية، ويعزى ذلك النمو إلى الفائض الكبير الذي تحقق بسبب ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة (2004 – 2010)، فضلا عن اعتماد سياسة مالية توسعية من خلال إنفاق ميزانيات سنوية كبيرة، و كذلك تزايد حجم الإقراض المصرفي .

تطور الانفاق والناتج المحلي الحقيقي في ليبيا خلال الفترة (2011ف الى 2020ف) حيث نلاحظ التطور المضطر الذي شهده الناتج والانفاق خلال الفترة محققا العجز في القيم اكثر من الفائض، مشيرا الى حالة التقلبات والفوضى السياسية والامنية التي انعكست على الوضع الاقتصادي للدولة، فضلا عن تعاقب الحكومات والتسابق على صرف الميزانيات دون اتباع سياسة ترشيد الانفاق والتخطيط الاقتصادي السليم، كذلك استخدام ادوات السياسة المالية والنقدية بشكل ملائم لهذه المرحلة، كل هذه العجوزات اذت الى تناقص الاحتياطي المصرفي.

جدول رقم (2) يوضح الناتج الحقيقي والانفاق العام

السنة	الناتج الحقيقي	الانفاق	الفائض/ العجز
1990	10,354.0	9627.3	726.70
1991	10,924.6	8829.7	2,094.90
1992	11,555.9	6462.9	5,093.00
1993	11,511.9	6323.1	5,188.80
1994	12,146.5	5139.2	7,007.30
1995	13,387.2	9632.8	3,754.40
1996	15,162.7	6955.2	8,207.50
1997	16,700.8	7774.5	8,926.30
1998	15,655.6	7169.7	8,485.90
1999	17,185.4	7200.6	9,984.80
2000	26077.34	8690.8	17386.54
2001	33643.85	10453.6	23190.25
2002	33350.87	16610.8	16740.07
2003	37604.0	14492.4	23111.6
2004	40192.26	34114.1	6078.16
2005	43965.44	41060.4	2905.04
2006	46413.54	40526.6	5886.94
2007	48889.03	47148.2	1740.83
2008	50232.39	49326.6	905.79
2009	49849.22	49317.6	531.62
2010	51997.06	83973.4	-31976.3
2011	25195.18	31072.4	-5877.22
2012	47718.98	67596	-19877
2013	63191.3	62209.95	981.35
2014	40379.2	43814.12	-3434.92
2015	34726.5	36014	-1287.5
2016	25403.0	29521.8	-4118.8
2017	42699.0	32,692.00	10007
2018	47395.9	39,286.40	8109.5
2019	44172.0	45,813.00	-1641
2020	31885.4	37,310.00	-5424.6

المصدر: تقارير مصرف ليبيا المركزي- تقارير وزارة التخطيط

منهجية الدراسة:

سنحاول في هذه الجزئية دراسة اثر الانفاق العام على مستوى النمو الاقتصادي، وهذا بالاعتماد على تقنيات القياس الاقتصادي للمتغيرات المستخدمة في الدراسة:

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تمت الاستعانة بمجموعة من الطرق الإحصائية والقياسية، لتقدير العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع للحصول على تقدير معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة. و تمثلت الطرق الإحصائية في الاتي:

طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS): وتعتبر هذه الطريقة من الطرق الشائعة الاستخدام في تقدير معاملات نماذج الانحدار التي تدرس علاقة متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة بمتغير تابع، حيث امتازت هذه الطريقة بالعمل على تدني مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع، و دقة تقدير المعلمة التي تحقق افتراضاتها في دلالة على جودة النموذج المقدر [6].

اختبار السكون: من شروط القياس الإحصائي استقرار السلاسل الزمنية للحصول على نتائج سليمة ومنطقية وخالية من مشكلة الارتباط الزائف، [6].

اختبار التكامل المشترك: من شروط حدوث تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية موضوع الدراسة أن تكون متكاملة من نفس الدرجة (ساكنة من الدرجة نفسها، في المستوى أو في الفروق)، ومن الاختبارات الشاملة اختبار التكامل المشترك باستخدام (ARDL) من خلال اختبار الحدود المطور (Bound test) المطور من قبل (PESARAN ET.AL 2001,)، والذي يقوم على دمج نماذج الانحدار الذاتي AR(P) و نماذج فترات الإبطاء الموزعة DL، و عليه تكون السلسلة الزمنية دالة في أبطاء قيمتها و قيمة المتغيرات التفسيرية الحالية، و يكون هذا الإبطاء بفترة واحدة أو أكثر.

- **متغيرات الدراسة:**

بالنظر إلى النظريات الاقتصادية و الدراسات القياسية التي تناولت علاقة موضوع الانفاق العام بالنمو الاقتصادي، اعتمدت الدراسة على المتغيرات التالية:

متغير الدخل أو الناتج: للتعبير عن النمو تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، أسعار 2003ف (RGDP) باعتباره كمقياس للنمو الاقتصادي.

المتغير المفسر: الانفاق العام (REX) إلي تم التعبير عنه بمجموع الانفاق(الحكومي، الاستهلاكي، الاستثماري) بأسعار 2003ف، في محاولة للوصول إلى أهداف الدراسة، ونتائج يمكن الاعتماد عليها.

نموذج تقدير:

- **تحليل السلاسل الزمنية:**

إن تحليل السلاسل الزمنية يعد امرا في غاية الأهمية من منظور تحليل الاقتصاد القياسي وتعد إحدى الطرق الرياضية والإحصائية المهمة التي تفسر الظواهر الاقتصادية، ويمكن تحديد الهدف من تحليل السلسلة الزمنية للحصول على وصف دقيق الذي تتولد منه السلسلة وبناء نموذج يفسر سلوكها ويعطي نتائج للتنبؤ بها في المستقبل، ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر دراسة تحليلية كاملة لنماذج السلاسل الزمنية ويعتمد ذلك على استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية [1].

وسوف تركز هذه الدراسة على اختبارات جذر الوحدة (Unit Roth)، حيث استخدمت بشكل كبير في الدراسات العلمية، بهدف فحص خواص السلاسل الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة خلال فترة زمنية معينة للتأكد من استقرارها وتحديد درجة تكامل كل متغير على حدة.

- **منهج التكامل المشترك:**

تحليل التكامل المشترك الذي قدمه كلاً من انجل و جرا نجر (1987، ENGEL AND GRANGER) يعتبر بمثابة نظرية داعمة للاقتصاد القياسي وذلك من خلال بناء نموذج يرصد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية من

الناحية الإحصائية، أما من منظور اقتصادي فإن حركة بعض المتغيرات تكون منتظمة بمرور الزمن وفي حين أنها تكون مستقلة عن التذبذب العشوائي، لذلك يعد تحليل التكامل المشترك إحدى الأدوات التحليلية المهمة عند تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في المدى الطويل، وكما يساعد في تحديد مستوى التوازن بين المتغيرات غير المستقرة [1].

اختبار سببية جرا نجر باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأVECM: أن تحليل التكامل المشترك لظاهرة اقتصادية معينة تعني وجود علاقة طويلة الأجل بينهما، ولكن هذا التكامل لا يحدد اتجاه تلك العلاقة لأي من المتغير التابع او المتغير المستقل، ولذلك سوف يتم استخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ للكشف عن سببية جرا نجر[3].

- **اختبارات جذر الوحدة**

تعتبر دراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية من الشروط المهمة للتكامل المتزامن لان غيابها يسبب عدة مشاكل قياسية، و تكمن أهميتها في التحقق من استقرار أو عدم استقرار السلسلة الزمنية. ومن أجل تجنب الوقوع في هذا الإشكال (عدم استقرار السلسلة الزمنية)، فان الدراسة أجرت اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي -فولر (Augmented Dickey Fuller) واختبار فيلبس- بيرون ،(Phillips and Perron) لتحديد درجة تكامل و استقرار السلاسل الزمنية و تفاديا لمشكلة الارتباط الزائف بين المتغيرات.

جدول (3) نتائج اختبار ديكي فلر المعدل (ADF- Level, 1st difference)

TEST	Exogenous	%10	%5	%1	Calculated Value	Variable
ADF- Level	بالثابت والاتجاه الزمني	-3.221	-3.574	-4. 309	-1.223	RGDP
	بالثابت فقط	-2.622	-3.967	-3.679	-0.867	
ADF1st difference	بالثابت والاتجاه الزمني	-3.221	-3.574	-4.309	-7.789	
	بالثابت فقط	-2.622	-2.967	-3.679	-7.928	
ADF-Level	بالثابت والاتجاه الزمني	-3.218	-3.568	-4.296	-1.726	REX
	بالثابت فقط	-2.6221	-2.963	-3.670	-1.908	
ADF1st difference	بالثابت والاتجاه الزمني	-3.233	-3.595	-4.356	-4.329	
	بالثابت فقط	-2.622	-2.967	-3.679	-5.849	

جدول (4) نتائج اختبار فيليبس بيرون (ADF- Level, 1st difference)

TEST	Exogenous	%10	%5	%1	Calculated Value	Variable
ADF- Level	بالثابت والاتجاه الزمني	-3.218	-3.568	-4.296	-2.065	**RGDP**
	بالثابت فقط	-2.621	-2.963	-3.670	-1.037	
ADF1st difference	بالثابت والاتجاه الزمني	-3.221	-3.574	-4.309	-7.699	
	بالثابت فقط	-2.622	-2.967	-3.679	-7.815	
ADF-Level	بالثابت والاتجاه الزمني	-3.218	-3.568	-4.296	-1.606	**REX**
	بالثابت فقط	-2.621	-2.963	-3.670	-1.979	
ADF1st difference	بالثابت والاتجاه الزمني	-3.221	-3.574	-4.309	-10.363	
	بالثابت فقط	-2.622	-2.967	-3.679	-6.610	

من خلال الجدول (3) و الذي بين نتائج اختبار ديكي فلر المطور (ADF) وأظهرت أن السلاسل الزمنية للمتغيرين المستخدمين (GDP , EX) في الدراسة تعاني من عدم استقرار في المستوى، و استقرت بعد أخذ الفروق الأولى لها.

و عند تطبيق اختبار فيليبس بيرون (PP)، جدول (4) لتأكيد النتائج المتحصل عليها في اختبار ديكي فلر المطور (ADF)، تبين أن هناك تشابه بين النتائج المتحصل عليها من الاختبارين (ADF) و (PP)، مما يؤكد على أن السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة استقرت بعد أخذ الفروق الأولى لها.

اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود:

بسبب أن متغيرات المستخدمة (RGDP, R EX) في الدراسة مستقرة عند الفرق الأول، وان نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لا يتطلب أن تكون جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة و إمكانية تقدير الأجل القصير و الطويل في وقت واحد، و التعامل مع المتغيرات التفسيرية في النموذج بفترات إبطاء مختلفة (Pesaran. M.،al et 2001) ، لذلك وجد أن هذا النموذج القياسي هو الأكثر ملائمة لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة لاختبار مدى وجود تكامل مشترك بين النمو و الانفاق و المبني على نموذج (UECM). حسب اختبار (ARDL Bounds Test) المبينة في الجدول رقم (5) أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%، حيث كانت قيمة (F) اكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة في النموذج.

جدول رقم (5) نتائج اختبار ARDL Bounds Test

ARDL Bounds Test		
Test Statistic	Value	K
F-statistic	6.26	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
%10	3.30	3.79
%5	4.09	4.66
%1	6.02	6.76

وبعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل تم تقدير العلاقة بطريقة OLS وجاءت النتائج على النحو التالي:

$$\log RGDP = 1.833581_{(0.000)} - \sum_{REX} -8.789684_{(0.0006)} REX \dots\dots\dots (2)$$

- **نموذج تصحيح الخطأ (ECM)**

بعد أن تبين وجود علاقة توازنية في المدى الطويل، لابد من الحصول على معاملات النموذج و معامل تصحيح الخطأ (ECM) المقدر في الأجل القصير. تشير نتائج الجدول (6) حول معامل تصحيح الخطأ إنها سالبة و معنوية، و هذا يعني أن (3.892830) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائيا عبر الزمن لبلوغ التوازن في الأجل الطويل، وبذلك فان معدل النمو يتطلب فترة زمنية خمسة سنوات وستة أشهر تقريبا للعودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل.

جدول رقم ARDL (ECM(6))

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.892830	1.001722	-3.886140	0.0007
LOGREEX(-1)*	-0.442886	0.122406	-3.618170	0.0014
LOGREGDP(-1)	0.812068	0.190910	4.253680	0.0003
D(LOGREEX(-1))	-0.362850	0.150952	-2.403748	0.0247
D(LOGREGDP)	0.831738	0.168769	4.928248	0.0001
D(LOGREGDP(-1))	-0.033137	0.227960	-0.145361	0.8857

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

اختبارات كفاءة النموذج القياسي:

من خلال الاختبارات، تبين خلو النموذج المقدر من المشاكل القياسية التي عادة ما ترافق تقدير العلاقة:

اختبارات فحص البواقي للنموذج:

بناء على ماجاء بالجدول رقم (7) تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبواقي من خلال قيمة إحصائية (Jargue Bera)، و من خلال قيمة إحصائية LM تبين خلوه من مشكلة الارتباط التسلسلي عند مستوى معنوية 5%، و عدم وجود اختلاف التباين من خلال قيمة إحصائية ARCH .

جدول رقم (7) اختبارفحص البواقي للنموذج

Statistics	Estimated Value	Probability
Normality (Jargue Bera)	3.14	**0.207**
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	0.094	**0.910**
ARCH Test	0.823	**0.5457**

اختبارثبات النموذج:

بإجراء اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجل القصير و الطويل، تم استخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، من الشكل البياني تبين أن النموذج ثابت و مستقر بوقوعه داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% وفقا للشكل الموضح أدناه

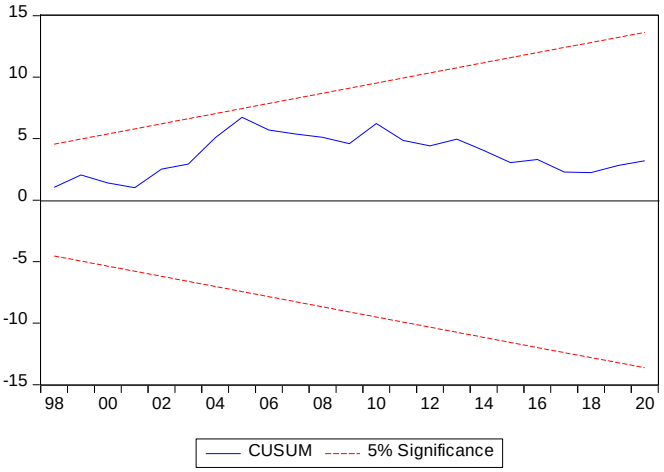

الشكل رقم (1) يوضح اختبار (CUSUM)

اختبارالسببية لانجل جرانجر (Granger Causality Tests):

نظرا لعدم معرفة أي من المتغيرين يؤثر في الأخر، أو العلاقة أحادية أم ثنائية الجانب، فالجدول رقم(8) يوضح نتائج السببية بين المتغيرين محل الدراسة وهما الانفاق الحقيقي (REX) و الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP).

جدول رقم(8) يوضح نتائج اختبارات جرانجر للعلاقة السببية (Granger Causality Tests)

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
RGDP does not Granger Cause REX	29	0.287	0.75
REX does not Granger Cause RGDP		4.565	0. 02

حيث تشير نتائج التقدير للعلاقة السببية في الأجل القصير حسب الجدول السابق إلى أن العلاقة أحادية الاتجاه بين الناتج الحقيقي و الانفاق الحقيقي، أذ بلغت إحصائية F (0.287) عند مستوى معنوية قدره (0.75)، بالتالي قبول فرضية أن التغير في الناتج يسبب حسب مفهوم جرانجر التغيرات الحاصلة في الانفاق، أما بالنسبة لنتيجة اختبار فرضية وجود علاقة سببية تتجه من الانفاق إلى الناتج، اظهرت نتائج التقدير إلى وجود علاقة بين الانفاق (REX) و الناتج (RGDP)، أي أن العلاقة أحادية الجانب حيث تتجه من الناتج إلى الانفاق و هذه النتيجة غير مطابقة للنظرية الاقتصادية ومتوافقة مع طبيعة الاقتصاد الليبي.

النتائج:

1. شهدت معدلات الفائض السنوي بين الناتج والانفاق خلال بداية فترة الدراسة إلى سنة 2009ف تدبدب بين الارتفاع والانخفاض في الجانب الموجب، بينما من سنة 2010ف إلى 2012ف ظهر العجز بين الناتج والانفاق حيث سجل اعلي قيمة له حوالي (32 مليار دينار سنة 2010ف. ثم عاد التباين بين الفائض والعجز الا ان غلب العجز خلال السنوات الاخيرة الى نهاية فترة الدراسة 2020ف، وجاءت الزيادة في معدل الانفاق في زعم الحكومات المتعاقبة محاولة لتغطية النفقات التنموية. عدم ترشيد الانفاق بات واضحا في ظهور العجز المالي والذي انعكس على الضغط على احتياطيات المصرف المركزي، كذلك عدم الاستقرار الأمني والذي نتج عنه تخلخل واضح في الاستقرار الاقتصادي، والذي ظهرا واضحا في نقص السيولة النقدية و توقف الإمدادات النفطية عدة مرات وتوقف أهم مورد، الأمر الذي جعل من الحكومة تلجا إلى سياسة قائمة على الإصدار النقدي الجديد وغير المدعوم.
2. تباينت معدلات نمو الناتج الحقيقي بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة، ويعود التذبذب إلى الظروف الاستثنائية التي مر بها الاقتصاد الليبي من العقوبات الاقتصادية المفروضة علي الدولة لفترة ليست بالقصيرة، ثم بعد ذلك جاءت أحداث ما بعد 2010ف والتي زادت الأمر سوء، وما تبعه من انخفاض في معدلات نمو الناتج، الأمر الذي أدى إلى تدهور الاحتياطيات النقدية في محاولة لمواجهة النفقات المتزايدة.
3. أظهرت السلاسل الزمنية أن المتغيرات (الناتج الحقيقي RGDP و الانفاق الحقيقي REX) متكاملة من الدرجة الأولى، مما يفيد بعدم وجود جذر الوحدة.

4. بينت نتائج اختبارات نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، وان هذه النتائج جاءت غير متوافقة مع الأطروحات النظرية الاقتصادية وبعض الدراسات التطبيقية التي اختلفت في نتائجها حسب طبيعة الاقتصادات المدروسة.
5. أعربت نتائج اختبار نموذج السببية لجرانجر (Granger) وجود علاقة توازنية أحادية الاتجاه، تتجه من الناتج إلى الانفاق، وهذا يعكس عدم اتباع سياسة إنفاقيه تعتمد على التخطيط الجيد والمدروس، ومدى إمكانية تأثير السياسة المالية على الناتج وبالتالي يمكن المحافظة على استقرار الاقتصاد و زيادة معدلات النمو من خلال استهداف أداة الانفاق في السياسة المالية من خلال وزارة المالية.
6. من خلال نتائج تقارير الاجهزة الرقابية يتبين ان هناك حلقة مفقودة او ضعف في تطبيق القانون على المتسببين في اهدار المال العام، مما بات واضحا للناظر كثرة هذه الاجهزة والمحصلة والعدم سواء.

مناقشة النتائج:

كانت العلاقة بين المتغيرات الحقيقية ممثلة بالناتج الحقيقي والمتغيرات المالية ممثلة بالانفاق الحقيقي محور جدل واسع بين المدارس الاقتصادية، واختلاف بين نتائج العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة، فهدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى تحديد العلاقة السببية بين الناتج الحقيقي و الانفاق الحقيقي في الأجل الطويل و القصير بالنسبة للاقتصاد الليبي، ذلك أن تحديد العلاقة في الأجلين يمكن السلطات المالية و النقدية من استخدام السياسات الفعالة لمحاولة خلق التوازن الاقتصادي.

1. أفصحت نتائج اختبارات الاستقرار باستخدام اختبار جذر الوحدة أن المتغيرات الاقتصادية غير مستقرة في المستوى إلا أنها استقرت في الفروق الأولى.
2. النتيجة الرئيسية لهذه الدراسة، كما أظهرها التحليل، هي وجود تأثير قوي للنشاط الاقتصادي ممثلا بالناتج الحقيقي وباتجاه واحد على الانفاق في الأجلين الطويل و القصير.
3. أشار أختبار التكامل المشترك وجود علاقة تكامل مشترك بين الناتج الحقيقي والانفاق.
4. نتائج تحليل متجه تصحيح الخطأ تشير إلى وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين الناتج و الانفاق، وهذا يعني أن تغيرات الناتج الحقيقي تمثل عاملا مهما في تفسير التغيرات في الانفاق الحقيقي وفي إعادته إلى وضعه التوازني طويل الأجل.

التوصيات:

1. العمل على تفعيل وإدارة أدوات السياسة المالية ولاسيما ترشيد الانفاق وتوجهه في زيادة واستقرار معدل النمو.
2. تفعيل وإشراف الأنظمة الرقابية الكفؤة والقادرة على استخدام أدوات السياسة المالية، لرفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمار.
3. التنسيق بين المصرف المركزي (السياسة النقدية) والأجهزة الحكومية(السياسة المالية) في إطار الوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة، والتي منها توظيف الموارد المتاحة وتنويع مصادر الدخل.
4. توجيه السياسة الاقتصادية للدولة من العمل على ترشيد الانفاق إلى ترشيد الإنتاج للقضاء على تبعية الاقتصاد للخارج، الذي يعد مصدرا لعدم الاستقرار الاقتصادي ، ومحاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي كلما أمكن.

قائمة المراجع

الدوريات

1. البيضاني، علي عبد الزهرة. حسن علي وشومان، عبد اللطيف حسن. 2013. تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة و أسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا و نماذج توزيع الإبطاء .(ARDL) العلوم الاقتصادية، مج. 9، ع. 34. https://search.emarefa.net/detail/BIM-372838
2. المزروعي، علي سيف علي. 2012. أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي : دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009 م). مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، مج. 28.
3. ENGEL,R.E. and C.W.G. Granger. (1987). CO-Integration And Error Correction: Representation, Estimation, And Testing, Econometrica,55: 251-276.

الكتب

4. الأعسر ، خديجة. 2016. اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية ،القاهرة.
5. طاقة، محمد. العزاوي ، هدى. 2010. اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الثانية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع .
6. عبد القادر، عطية. 2005. الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق. الدار الجامعية. الإسكندرية.
7. عجمية، محمد عبد العزيز. الليثي، نوزاد محمد علي. 2003. التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، مصر.
8. عدلي، ناشد، سوزي. 2000. الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر.
9. القريشي، مدحت. 2007. التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر الأردن.
10. المها يني، محمد خالد. 2013. محاضرات في المالية العامة ، المعهد الوطني الإدارة العامة الدورة التحضيرية.
11. مراد ، محمد حلمي ، مالية الدولة، WWW.Kotobarabia.com.

رسائل الماجستير والدكتوراه

12. أشواق بن قدور. 2008. تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دراسة قياسية لعينة من الدول خلال 1965 -2005، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر.

13. البرغوثي، عروبة علي. 2005. النفقات العامة في سوريا من حيث مصادر تمويلها وأثرها على المتغيرات الكلية في الاقتصاد السوري : دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه.
14. بو دخدخ، كريم. 2009ف. أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر خلال الفترة ،2001-2009. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، رسالة غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.
15. معط الله، آمال. 2015. آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970 2002 - ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. تخصص الاقتصاد الكلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر .

التقارير

16. تقرير ديوان المحاسبة،2021.
17. تقارير مصرف ليبيا المركزي، اعداد مختلفة.
18. تقارير وزارة التخطيط، اعداد مختلفة.